

فلم يجد له **ب** فخرج استاجروا وكانوا قد فرقوا
وقد ثبتت حريته عند قاضيه ودفع القاضي الولد
للرجل المذكور على سبيل الأجرة لبطعته وبسببته وكسبه
ويعله صنعة لمدة سنتين وتسلم الرجل الولد وكسا
وعلمه بعض الصنعة ثم بعد مدة ظهر هوى وانشان
وعشرين يوما خرج الولد من عنده فمى للرجل أن يرجع
على الولد بما كساه أملا وهذا الرجل أيضا ان يطالب
الولد بأجرة ما علمه ام لا وهذا الاجارة المذكورة
صححة ام لا اذا قلتم بعدم العتمة هل للولد ان يرجع
على المعلم بأجرة المثل **الاجاب** لانه يعيب
المعلم ما اخذ منه ويرجع عليه باجر المثل لانه هذه
اجارة فاسدة فالولد ياخذ من المعلم اجرا للمثل
وقيل لا يرد الي المعلم شي ويلزم المعلم اخراشروما
دفعه الي الصبي يكون تبرعا له **مسألة**
في شخص حج اولاده واولاد اخيه في مجلس في حال
حياته وصحته وطوا عينه واختياره فكتب بينه
وبين كل واحد من ذكر استراة بما له عنده وما عليه
واقرار بعدم استحقاق من من الشخص المذكور بعد
ذلك وتوفي اليهم الله تعالى وتمادى اولاده
استحقاقه في وقف بينهم فرجع احد من الخاكة
له قدرة على اكله من قتل وعينه ونزلت عينين
بان

بان والدهما اودع عند الاخ الثاني المرفوع للمعلم
المذكور المذكور انما انما يظهر فانكلم مع المذكور الوديعة
فاجبره الحاكم القادر على الاقرار بالوديعة وهدوه
بالصوب والقتل بحيث انه خاضا حصر حكم السياسة
بين يديه بسبب ذلك وارا دعقابه فلما حصل ذلك
وخاف ونزع ذلك به اقر له بمائة كذا دينار وديعة
من والدها وانه تصرف في ذلك لنفسه وللمرئ نظير
ذلك وحكم بذلك حكم شرعي في ذلك لانه تصرف
بالاكراه ببطل هذا الاقرار واذا قلتم بذلك هل له
الرجوع علي من دفع له شيئا من ذلك وما الحكم
اجاب الوصي بمن لا يملك عليه اذا اخبر
بما فعل ولا يملك عليه في تركه اذ امات بعد اعلان
بل قال المشايخ الوصي دامات مجبلا لا يضمن واذا اكره
صاحب شركة انسان غدا فقراره باقراره باطل قال
في العبادية امر السلطان هذا في الامصار النبي
تمنت واما في ما ما ننا يتحقق الاكراه من القادر
عليها هو ديه وعليه الفتوى قال في العاديه لو اننا
اقر انسان بشي طال ايضا فقام المدعي عليه بتبينة
الي شئت حكرها يتبع ذلك الاقرار فثبتت الاكراه اوي
ما الفتوى لا يثبت خلاف الظاهر انتهى وحك طنة
كل انسان يجب قدرته علي ما هو ديه هي ان اللص